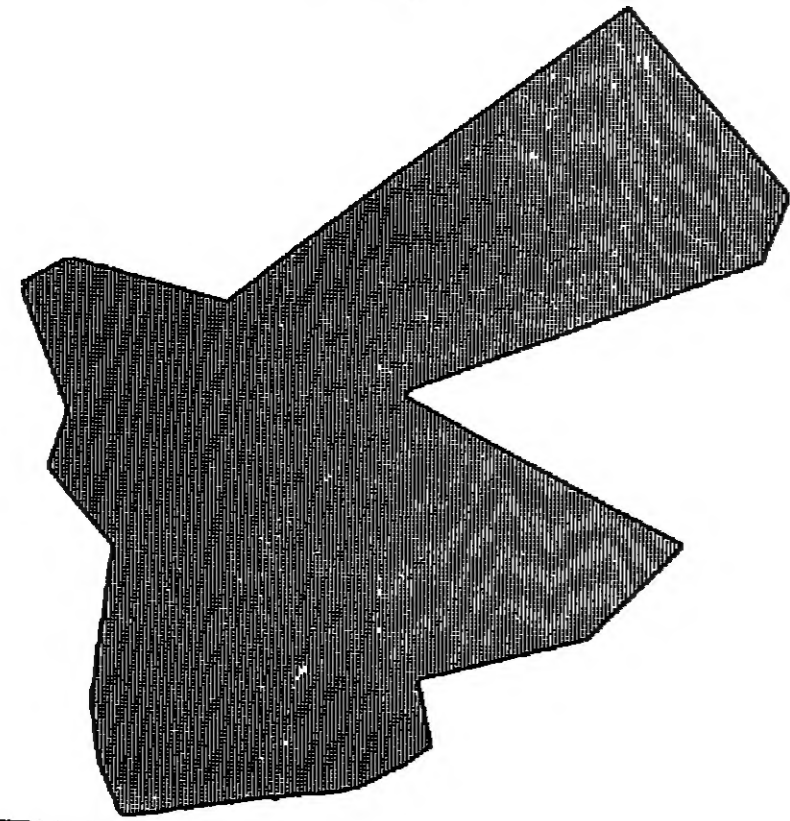


هكذا من الأصل



المملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الأربعاء ٢١ ربيع الثاني سنة ١٤٢٨ هـ. الموافق ٩ أيار سنة ٢٠٠٧ م.

رقم العدد: ٤٨٢٦

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

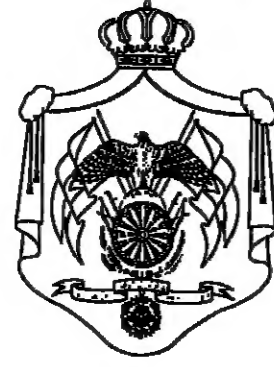
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨٢٦ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٩

قرار بتحديد عدد أعضاء مجلس
أمانة عمان الكبرى وتقسيمها إلى دوائر انتخابية

* * * * *

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا في الأصل

| | | |
|----|--|----|
| ١٥ | الدائرة الخامسة عشرة (بدر الجذير - دة) | ١ |
| ١٦ | الدائرة السادسة عشرة (صويلا - ح) | ١ |
| ١٧ | الدائرة السابعة عشرة (تلاخ العلي - ي) | ١ |
| ١٨ | الدائرة الثامنة عشرة (الجبهي - دة) | ١ |
| ١٩ | الدائرة التاسعة عشرة (شفا - دران) | ١ |
| ٢٠ | الدائرة العشرون (ابو نصير - ر) | ١ |
| ٢١ | الدائرة الحادية والعشرون (اح - د) | ١ |
| ٢٢ | الدائرة الثانية والعشرون (الجير - زة) | ١ |
| ٢٣ | الدائرة الثالثة والعشرون (سح - اب) | ١ |
| ٢٤ | الدائرة الرابعة والعشرون (الموقف - ر) | ١ |
| ٢٥ | الدائرة الخامسة والعشرون (مرج الحم - ام) | ١ |
| ٢٦ | الدائرة السادسة والعشرون (ناع - ور) | ١ |
| ٢٧ | الدائرة السابعة والعشرون (ام البساتين وحسان) | ١ |
| | مجموع الاعضاء المنتخبين | ٢٧ |
| | حصة النساء من الاعضاء المنتخبين | ٧ |
| | المجموع | ٣٤ |

قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني لسنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٠٠٧/٥/٨ ميلادية، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء الأفخم بكتابه رقم (ب ل ٢ // ٨٣٢٠) تاريخ ١٨ ربيع الثاني سنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٠٠٧/٥/٦ ميلادية لتفسير البنود (٢، ٣، ٤) من الفقرة (ب) من المادة (٣) والفقرات أ، ب، ج من المادة (٢٤) من قانون البلديات، وبيان ما يلي :

١- هل يعتبر اختيار المرشحات لعضوية مجلس أمانة عمان الكبرى، ممن لم يحالفهن الحظ بالفوز بالعضوية تنافسياً، وحصلن على أعلى الأصوات، من بين المرشحات اللواتي لم يفوزن لإكمال نسبة لا تقل عن (٢٠%) من عدد أعضاء مجلس الأمانة، تعييناً أم يعاملن معاملة الفائزين تنافسياً، وبالتالي يعتبرن فائزات حكماً.

٢- ما دام أن مجلس الوزراء قد مارس صلاحياته القانونية، بتقسيم منطقة أمانة عمان الكبرى إلى (٢٧) سبع وعشرين دائرة إنتخابية، وهذا العدد من الدوائر الذي يفرز الفائزين تنافسياً يمثل نصف عدد أعضاء مجلس أمانة عمان الكبرى. فهل - تحتسب النسبة التي لا تقل عن (٢٠%) العشرين بالمائة من المرشحات اللواتي لم يفوزن من عدد هؤلاء الأعضاء الفائزين تنافسياً، أم من عدد أعضاء النصف الثاني المعينين تعييناً ؟

هذه نسخة من الأصل

وبعد الإحاطة بما جاء في طلب التفسير نجد ما يلي :

أولاً :

جاء في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من المادة (٣) من قانون البلديات ما يلي :
[١- باستثناء أمانة عمان الكبرى وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البتراء ، يتولى إدارة البلدية مجلس بلدي يتألف من رئيس وعدد من الأعضاء يحدد الأعلى لعدد أعضائه بقرار من الوزير ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية ، ويجوز تغيير العدد بالأسلوب نفسه الذي تم به تحديده بشرط أن لا يجري ذلك خلال دورة المجلس .

٢- يتم انتخاب رئيس المجلس وأعضائه انتخاباً مباشراً وفقاً لأحكام هذا القانون باستثناء أمانة عمان الكبرى فيتولى إدارتها مجلس يحدد مجلس الوزراء عدد أعضائه على أن ينتخب نصفهم انتخاباً مباشراً وفقاً لأحكام هذا القانون .

٣- يقسم مجلس الوزراء أمانة عمان الكبرى إلى دوائر انتخابية يحددها ويحدد عدد الأعضاء الذين ينتخبون من كل دائرة منها ، كما يعين النصف الآخر من أعضاء مجلس الأمانة بقرار من مجلس الوزراء ، بناءً على تنسيب الوزير .

٤- يعين مجلس الوزراء أمين عمان من بين أعضاء مجلس الأمانة بتنسيب الوزير .] .

ثانياً :

ورد في المادة (٩) من قانون البلديات ما يلي :-

أ- يجوز تقسيم منطقة البلدية إلى دوائر انتخابية يتم تحديدها ، وبيان عدد الأعضاء الذين ينتخبون في كل دائرة منها بقرار من الوزير ينشره في الجريدة الرسمية .
ب- يخصص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (٢٠%) من عدد أعضاء المجلس لاشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لاشغالها فيتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة ، ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين .

ثالثاً :

جاء في المادة (٢٤) من قانون البلديات ما يلي :

[أ- يعلن رئيس الانتخاب اسم المرشح الذي فاز برئاسة البلدية ، وأسماء المرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس لنيلهم أصواتاً أكثر مما نال غيرهم ، ويبلغ ذلك إلى الوزير بتقرير يبين فيه عدد الناخبين الذين اشتركوا في الاقتراع وعدد الأصوات التي نالها كل واحد من المرشحين وعدد أوراق الاقتراع التي أغفلت مع بيان أسباب إغفالها ، وتنشر نتائج الانتخاب في الجريدة الرسمية ، ويوجه الوزير إلى الفائزين شهادات بانتخابهم .

هكذا في الأصل

ب- عند تساوي الأصوات يجري رئيس الانتخاب القرعة بين المرشحين بحضورهم أو حضور وكلائهم بالطريقة التي يُتفق مع هؤلاء عليها .
ج- يعلن رئيس الانتخاب أسماء الفائزات بالعضوية المخصصة للنساء وفقاً لما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة . [

وبعد التدقيق في النصوص القانونية المطلوب تفسيرها والنصوص الأخرى ذات العلاقة بطلب التفسير والمداولة نجد أن هذه النصوص تضمنت الأحكام التالية :

أولاً :-

أن هناك ثلاث طرق لحصول النساء على عضوية المجلس البلدي ، وهذه الطرق الثلاث توصل إلى عضوية المجالس البلدية ثلاث فئات من النساء وهذه الفئات هي :

الفئة الأولى : فئة النساء اللواتي يفزن بعضوية المجالس البلدية تنافسياً ، شأنهن في ذلك شأن الرجال ، وهذه الفئة من النساء لا تحسب عضويتهن على نسبة العشرين بالمائة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون البلديات .

الفئة الثانية : فئة النساء اللواتي يفوزن بعضوية المجلس البلدي بإعلان من رئيس الانتخاب ممن بين المرشحات اللواتي حصلن على أعلى الأصوات ولم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً ، وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة (ج) من المادة (٢٤) من قانون البلديات وهذه الفئة تحتسب عضويتهن على نسبة العشرين بالمائة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٩) من القانون .

الفئة الثالثة : وهي فئة النساء اللواتي يتم تعيينهن بقرار من قبل مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير ولو لم يترشحن لعضوية المجالس البلدية ، وذلك لاستكمال نسبة العشرين بالمائة المخصصة للنساء في حالة عدم وجود عدد كافٍ من المرشحات اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً وذلك إعمالاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون البلديات ، وهذه الفئة تحتسب عضويتهن على نسبة العشرين بالمائة المخصصة للنساء .

ثانياً :-

إن المشرع قد خص مجلس أمانة عمان الكبرى بأحكام تختلف عن الأحكام التي تطبق على المجالس البلدية الأخرى ومن هذه الأحكام ما يلي :-

١- أن مجلس الوزراء هو الذي يحدد الدوائر الانتخابية لأمانة عمان الكبرى ويحدد عدد أعضاء مجلسها ، على أن ينتخب نصف أعضاء هذا المجلس انتخاباً مباشراً بينما يعين النصف الآخر من أعضاء مجلس الأمانة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير . في حين أن أعضاء المجالس البلدية الأخرى ينتخبون انتخاباً مباشراً مع مراعاة نسبة العشرين بالمائة المخصصة للنساء بموجب الفقرة (ب) من المادة (٩) من القانون .

٢- أن مجلس الوزراء هو الذي يعين أمين عمان الكبرى من بين أعضاء مجلس الأمانة ، بتنسيب من الوزير في حين أن رؤساء المجالس البلدية الأخرى ينتخبون انتخاباً مباشراً .

هكذا في العمل

٣- ان نسبة العشرين بالمائة المخصصة للنساء بموجب الفقرة (ب) من المادة (٩) تحسب بالنسبة لمجلس أمانة عمان الكبرى من عدد المقاعد التي يتم التنافس عليها وهي نصف عدد أعضاء مجلس الأمانة ولا تتعدى هذه النسبة إلى النصف الآخر من عدد الأعضاء الذين خولت صلاحية تعيينهم لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

وبناءً على الأحكام التي استخلصناها من النصوص القانونية المطلوب تفسيرها ونصوص القانون الأخرى ذات العلاقة بطلب التفسير ، وجواباً على السؤالين الواردين في طلب التفسير نقرر بالإجماع ما يلي :

أولاً :- إن المرشحات لعضوية مجلس أمانة عمان الكبرى ، اللواتي لا يحالفهن الحظ للفوز بالعضوية تنافسياً وإنما يعلن رئيس الانتخاب فوزهن بالعضوية المخصصة للنساء تطبيقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون البلديات وإعمالاً لنص الفقرة (ج) من القانون ذاته ، لا يكون حصولهن على عضوية المجلس لا تنافسياً ولا تعييناً ، وإنما يحصلن على العضوية تطبيقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٩) والفقرة (ج) من المادة (٢٤) من القانون .

ثانياً : يستخلص من عبارة (ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين) الواردة في نهاية الفقرة (ب) من المادة (٩) ان النسبة التي لا تقل عن (٢٠) العشرين بالمائة بالنسبة لمجلس أمانة عمان الكبرى مقصورة على نصف مقاعد مجلس أمانة عمان الكبرى التي يتم التنافس عليها من قبل المرشحين والمرشحات ولا تشمل النصف الآخر من عدد أعضاء مجلس الأمانة الذين خول المشرع صلاحية تعيينهم لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

قراراً صدر في ٢٠ ربيع الثاني لسنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٨/٥/٢٠٠٧ .

| | | |
|-------------------------|---------------------------|--------------------|
| عضو | عضو | رئيس محكمة التمييز |
| قاضي محكمة التمييز | رئيس ديوان التشريع والرأي | رئيس الديوان الخاص |
| بادي الجراح | في رئاسة الوزراء | بتفسير القوانين |
| | محمد علي العالولة | محمد صامد الرقاد |
| عضو | عضو | |
| الدكتورة ميسون القيسي | قاضي محكمة التمييز | |
| مديرة الإدارة القانونية | محمد الخرايشة | |
| في رئاسة الوزراء | | |

هكذا في الأصل